

أدجاي، دينيس دومينيك (غانا)

[الأصل: بالانكليزية]

بيان المؤهلات

أبلغ من العمر سبعة وخمسون (57) عاما وأعمل قاضيا بمحكمة الاستئناف في غانا. وتم تعييني بمحكمة الاستئناف في 7 تموز/يوليه 2010. وحاصل على درجة الماجستير في القانون في علم الإجرام والعدالة الجنائية، وماجستير في الدراسات القضائية، وماجستير تنفيذي في الإدارة العامة. وأحاضر في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في مؤسسات مختلفة في غانا، منها المعهد العالي لتدريب القضاة في غانا، وكلية الحقوق بجامعة كيب كوست، ومركز كوفي عنان لحفظ السلام. وأحاضر أيضا في قانون الهجرة الدولي للحصول على درجة الماجستير في إدارة العدالة والأمن بجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا في كوماسي- غانا.

إنني من الأشخاص القلائل الذين نشروا مؤلفات على نطاق واسع في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في غانا. ونشرت كتابين مرجعيين عن الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي في غانا، وتستخدم المحاكم، والمحامون، والأوساط الأكاديمية، والطلاب، والمؤسسات المعنية بالعدالة الجنائية، والعاملون في مجال العدالة الجنائية هذين الكتابين. ويرد وصف لهذين الكتابين في سيرتي الذاتية المرفقة بالطلب.

إنني أجمع حاليا بين العمل القضائي والعمل الأكاديمي، وفي عام 2018، عندما أصبح منصب عميد كلية الحقوق بالمعهد العالي للتنظيم والإدارة التابع لجامعة غانا شاغرا وتعذر الوصول إلى أستاذ للقانون للقيام بعمله، طلب مجلس الجامعة إلى رئيسة المحكمة العليا في غانا عندئذ، القاضية صوفيا أيبنا بوافوا أكوفو من غانا، الموافقة على أن أعمل عميدا فخريا للمعهد لحين تعيين عميد جديد. وقمت بهذا العمل لمدة عام وستة أشهر.

وعملت في العديد من اللجان التي أنشأتها الدولة وغيرها من الهيئات المعنية لمراجعة بعض جوانب القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في غانا. وكنت أحد القضاة الخمسة الذين كلفتهم رئيسة القضاة في غانا في عام 2013، القاضية جورجينا ثيودورا وود، بوضع مبادئ توجيهية لإصدار الأحكام في غانا. وكنت أيضا أحد القضاة الخمسة الذين كلفتهم رئيسة المحكمة العليا في غانا في عام 2018، القاضية صوفيا أيبنا بوافوا أكوفو، بوضع توجيهات عملية (الكشف عن الأدلة وإدارة القضايا في المحاكمات الجنائية) من أجل تنظيم المحاكمات الجنائية في غانا. ودخلت الوثيقة حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر 2018 وجاري استخدامها بالمحاكم في غانا.

وترأست في عام 2015 لجنة مراجعة القانون الجنائي التي شكلها النائب العام ووزير العدل لمراجعة القوانين المتعلقة بالفساد في غانا.

وأصدرت العديد من القرارات في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية ويرد بعضها في التقارير المتعلقة بالقانون الغاني وغيرها من التقارير القانونية المحترمة في غانا التي كثيرا ما تستشهد بها المحاكم.

إنني شخص نزيه وشغلت عدة مناصب قضائية في غانا وخارجها. وتم انتخابي أول رئيس للشبكة القضائية الأفريقية المعنية بالقانون البيئي التي يقع مقرها في كينيا في جوهانسبرغ. وفي عام 2019 أعيد انتخابي لولاية أخرى في الندوة التي عقدت في مابوتو، وستنتهي ولايتي في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وتم تعييني من قبل السلطة القضائية في سيراليون كمستشار لها عام 2016 للمساعدة في إصلاح القوانين الجنائية والمدنية في البلد. وترأست المؤتمر القضائي الأول لسيراليون لإصلاح قوانين هذا البلد في عام 2016.

وانتخبت رئيسا لرابطة قضاة الصلح وقضاة المحاكم في غانا في عام 2012 لفترتين متتاليتين.

وأرى مع التواضع أنني مؤهل للترشيح لعضوية اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة في المحكمة الجنائية الدولية. إنني شخص مستقل وموضوعي ونزيه ومؤهل بالتالي لشغل المنصب الذي تقدمت بطلب لشغله.
